annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

الجزائر : نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام ٢٠٠٠

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١١٠ - ٢٠٧٠ - بيروت لبنان
هاتف: ٣٦٦ ٣١٩ ٠٠٩٦١١ - فاكس: ٠٩١٨١٥٦٣٦

الجزائر : نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني؟

٢٠١٩

تم إعداد هذا التقرير الوطني، الى جانب تقارير وطنية أخرى وتقرير إقليمي في إطار مرصد الفضاء المدني الذي بدأته الشبكة عام ٢٠١٨. يسعى المرصد الى مواكبة الأخبار والتطورات المتعلقة بالمجتمع المدني وبيئة عمله وإلى تحليلها. يمكن متابعة مختلف التقارير والنشرات الدورية التي ينتجها المرصد على موقعة الإلكتروني:

http://civicspace.annd.org

ملخص الدراسة

تسعى هذه الدراسة للبحث في مسارات الحركات الاجتماعية والفضاء المدني في الجزائر بحيث تعرج على أهم المراحل التاريخية التي عرفها المجتمع المدني منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي سنة ١٩٦٢ وصولا إلى بداية الحراك الشعبي السلمي في فيفري ٢٠١٩ والمستمر إلى حين كتابة هذه الدراسة، والذي يضغط من أجل تغيير شامل لمنظومة الحكم، وينادي بضرورة إحداث القطيعة مع منظومة الحكم السائدة منذ ٥٨ سنة.

وتبنت هذه الدراسة منهجية جمعت بين البحث التوثيقي لأهم ما تم إنجازه من أعمال حول المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الجزائر، والمقابلات والحوارات التي تم إنجازها مع أكثر من ٢٠ فاعلا من الفاعلين في المجتمع المدني، إلى الملاحظة العلمية والملاحظة بالمشاركة لكل ما يحدث في الفضاء المدني من فيفري ٢٠١٩ إلى غاية فيفري ٢٠٢٠.

كما ستتوقف هذه الورقة عند أهم الديناميكيات التي تعرفها الساحة المدنية من مبادرات ومشاورات من أجل اقتراحات حل الأزمة التي تعرفها منظومة الحكم، مع محاولات فهم ما يمكن أن يحدث مع ميلاد جيل جديد من المناضلين والمناضلات الذين من الممكن أن يؤسسوا لأطر جديدة من النضال الجمعوي والمدني والسياسي والحزبي.

وفي هذا المجال ستتعرض الورقة بالتفصيل لأهم هذه المبادرات التي حاولت القيام بما يشبه الوساطة بين الحراك الشعبي والسلطة السياسية في البلاد وكيف عجزت هذه المبادرات لحد الآن عن بناء موازين قوى تقنع السلطة بالإنصات لها وتمكن الحراك من أن يجد نفسه فيها.

كما ستسعى هذه الدراسة إلى محاولة التوقف عند أهم مؤشرات بروز توجه نحو بناء أطر جديدة من التنظيم الاجتماعي والجمعوي والمدني التي تتجاوز الأطر القديمة، والتي كشف الحراك الشعبي عن حدودها بل وعن إفلاس معظمها في مواكبة التطورات التي يعرفها المجتمع والذي يبقى مصرا على التغيير الشامل لكل الأنساق التنظيمية التي لم تستطع إحداث أي تغيير في براديغمات التسيير وبناء السلطات المضادة التي تضمن حق المجتمع في ممارسة الرقابة الاجتماعية والمدنية والتمتع بالمواطنة الحقة.

مقدمة

لا بد من التأكيد في بداية هذا البحث على ان الجزائر منذ استقلالها سنة ١٩٦٢ عن الاستعمار الفرنسي، إلى غاية فيفري ١٩٨٩ لم تكن تسمح بإيجاد تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، حيث كان لهذا الحزب تنظيمات عديدة تؤدي دور المنظمات الجماهيرية من اتحاد النساء واتحاد الشباب واتحاد العمال واتحاد الطلبة، وهي كانت كلها عبارة عن امتدادات لجهاز الحزب وأجهزة السلطة.

استقر النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال على قوة جهاز الدولة وعلى الحيلولة دون قيام أي مجتمع مدني خارج الأجهزة الإدارية والسياسية الرسمية، فالهدف كان منذ البداية منع قيام أي نوع من أنواع الجمعيات المستقلة، مهما كانت طبيعتها، فحتى أطفال الكشافة الإسلامية وقعوا تحت تبعية الأجهزة، فحزب جبهة التحرير الوطني أو البيروقراطية المنافسة امتصت المنظمات المستقلة، وكانت أغلبية الجمعيات "المستقلة" محصورة في النشاطات الرياضية أو الدينية".

لم يكن مفهوم المجتمع المدني متداولا في مرحلة الأحادية، مثله مثل مفاهيم الحريات، ومع ذلك كان الحديث في المواثيق الرسمية، عن الجماهير والاعتراف بالفئات الاجتماعية المختلفة كالفلاحين والعمال والطلاب والشباب والنساء التي تمت مأسستها وفق مقاربة فوقية ضمن التنظيمات المعروفة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وغيرها.

فالمنظمات الجماهيرية التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني التي كانت نشطة كانت تقوم بدورها من منطلق حرص السلطة على تأطير مختلف الفئات الاجتماعية ضمن بنى خاضعة لسلطة الدولة في إطار مسعى أحادي قسري واحتكاري صارم.

وقد قوبلت كل محاولات المجتمع تنظيم نفسه في جمعيات خارج البيروقراطية الإدارية والتبعية لجهاز الحزب الواحد، بالقمع والسجن، وليس أدل من ذلك إطلاق جمعية حقوقية سنة ١٩٨٥ باسم الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، فما كان على السلطة إلا اعتقال من أسس الرابطة وعلى رأسهم رئيسها المحامي علي يحيى عبد النور، وتم التنكيل بالكثير من المناضلين بتهم المساس بأمن الدولة والأمن العام والنشاط في تنظيم غير مرخص. وهي الرابطة التي لم تحصل على اعتمادها إلا بعد أحداث أكتوبر ١٩٨٨ وإقرار دستور فيفري ٨٩ الذي سمح بالتعددية، حيث حصلت هذه الجمعية الحقوقية على اعتمادها في ٢٦ جويلية ١٩٨٩.

عرفت السياسة تجاه الجمعيات تغيرا بفعل المظاهرات الشعبية العنيفة التي عرفتها الجزائر في أكتوبر ١٩٨٨، والتي تمخضت عنها إصلاحات سياسية ترجمت فيما بعد في دستور ٢٣ فيفري ١٩٨٩ الذي أقر التعددية كخيار أساسي، ومنح بعض الضمانات لتشكيل منظمات مجتمع مدني قوي وفعال، من خلال نص المادة ٤٠ (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال وسيادة الشعب)[١]، ليليه بعده صدور قانون ٣١-٩٠ المؤرخ في ٤ ديسمبر ١٩٩٠ والذي يحدد ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر[٢].

ومن أجل فهم منهجي وتاريخي لتطور المجتمع المدني في المجتمع يمكن الحديث عن تطور تاريخي يمكن تقسيمه من أجل الفهم العلمي والبيداغوجي إلى خمس مراحل أساسية:

المرحلة الأولى من سنة ١٩٦٢ إلى فيفري ١٩٨٩، وكانت ميزتها منظومة الحزب الواحد التي منعت أية تنظيمات مدنية خارج إطار الحزب الواحد، والذي أسس لتنظيمات جماهيرية من أجل مراقبة المجتمع.

المرحلة الثانية والتي تبدأ من مارس ١٩٨٩ لغاية جانفي ١٩٩٢، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية وهي المرحلة التي عرفت العهد الذهبي للحريات

١ أنظر/ي دستور فيفري ١٩٨٩ للجمهورية الجزائرية على هذا الرابط: http://www.constitutionnel-conseil.dz/ar/php.index/1989

٢ أنظر/ي نص قانون الجمعيات لسنة ١٩٩٠ الصادر في الجريدة الرسمية في ٥ ديسمبر ١٩٩٠ على هذا الرابط: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

مـن بينهـا حريـة التنظيـم والتجمـع والتظاهـر والتعبيـر، ولكـن تـم إجهاضهـا بعـد أن قـرر العسـكر الانقـلاب علـى صناديـق الانتخـاب فـي ١١ جانفـي ١٩٩٢ وبدايـة دخـول الجزائـر فـي عنـف خلّـف أكثـر مـن ٢٠٠ ألـف قتيـل وآلاف المختطفيـن والمعذبيـن والمسـاجين.

المرحلـة الثالثـة مـن فيفـري ١٩٩٢إلـى غايـة أفريـل ١٩٩٩، وهـي المرحلـة التـي بـدأت بإقـرار حالـة الطـوارئ وتعليـق العمـل بمختلـف القوانيـن بمـا فيهـا قانـون الجمعيـات، وكان مـن ضحايـا هـذه المرحلـة الحركـة الجمعويـة التـي تـم اسـتخدام الكثيـر منهـا فـي محاربـة الإسـلاميين وفـي تبريـر كل خروقـات حقـوق الانسـان.

المرحلـة الرابعـة مـن أفريـل ١٩٩٩إلـى جانفـي ٢٠١٩ وهـي المرحلـة التـي تحولـت فيهـا الكثيـر مـن الجمعيـات إلـى لجـان مسـاندة لشـخص بوتفليقـة الـذي وصـل للحكـم فـي أفريـل ١٩٩٩ بعـد فرضـه مـن العسـكر. وفـي هـذه السـنوات مـس الفسـاد حتـى الجمعيـات المسـاندة للسـلطة والتـي أغرقـت بالمـال وبالتمويـل الوطنـي والأجنبـي فـي مشـاريع دعـم الوضـع الراهـن، فـي حيـن اسـتمرت محاصـرة كل الجمعيـات التـي حاولـت القيـام بدورهـا المدنـي، ورغـم رفـع حالـة الطـوارئ فـي فيفـري ٢٠١١ فـي ظـروف الربيـع العربـي، إلا أن قانـون الجمعيـات الـذي أصـدره بوتفليقـة فـي ٢٠١٢ زاد مـن التضييـق علـى حريـة التنظيـم والتجمـع.

المرحلـة الخامسـة والتـي انطلقـت مـن ٢٢ فيفـري ٢٠١٩ مـع بدايـة الحـراك الشـعبي المتواصـل إلـى يومنـا هـذا، وهـو الحـراك المطالـب بتغييـر شـامل لمنظومـة الحكـم، وهـي المرحلـة التـي لـم تتبلـور كليـاً، لكـن يظهـر جليـا أنهـا سـتؤدي إلـى التأسـيس لفضـاء مدنـي جديـد وإلـى نخـب سياسـية ومدنيـة جديـدة.

واقع المجتمع المدني والحركات المدنية

أحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر عدد الجمعيات المعتمدة من طرف الدولة والناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في ١٢ جانفي ٢٠١٢، وقد توزعت على النحو التالي:

جدول ١ توزيع عدد الجمعيات في الجزائر حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية

	العدد	النسبة من مجموع الجمعيات
جمعيات محلية	***92627***	***0.99%***
جمعيات وطنية	***1027***	***0.01%***
المجموع العام	***93654***	***100%***

لكن هذه الأرقام تخفي شيئاً أساسياً وهو أن أكثر من نصف هذه الجمعيات اختفت أو لا تنشط إطلاقا.

وصنفت وزارة الداخلية الجمعيات الوطنية إلى ٣٢ جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة، و٧ منظمات حقوقية، و٢٣ جمعية وطنية نسوية، منها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والنساء الحرفيات، وجمعية النساء المطلقات والاتحاد الوطني للنساء العاملات والاتحاد الوطني لرئيسات المؤسسات، وجمعية راشدة، و١٠ جمعيات دينية منها جمعية العلماء المسلمين وجمعية الإرشاد والإصلاح، وجمعية الزوايا، و٢٨ جمعية في مجال التضامن والتطوع والجمعيات الخيرية وعلى رأسها الهلال الأحمر الجزائري وجمعيات كافل اليتيم، بالإضافة إلى النقابات والاتحادات العمالية والمهنية المستقلة منها والمنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكذا جمعيات الأمراض المزمنة، كمرضى السكري والضغط والسرطان والكلى، وفقدان المناعة غيرهم، إضافة إلى الاتحادات والجمعيات المهنية كالخبازين والناقلين وسيارات الأجرة، والمقاولين وأرباب المؤسسات، والمستوردين، والتجار والحرفيين، ومنتجي الحليب، والفلاحين، والموالين ومنتجي التمور وغيرها من الجمعيات المهنية.

جدول ٢ تصنيف الجمعيات الوطنية حسب مجال عملها

مجال التخصص	عدد الجمعيات الوطنية	نسبتها من مجموع الجمعيات الوطنية
الجمعيات المهنية واتحاد الحرفيين والتجار	65	6.3%
جمعيات الطلبة والتلاميذ وأولياء التلاميذ	32	3.1%
التضامن والعمل الخيري	28	2.7%
جمعيات نسوية	23	2.2%
جمعيات دينية	10	1%
منظمات حقوق الانسان	7	0.7%
جمعيات حقوق المرضى	6	0.6%
جمعيات المستهلكين	4	0.4%
باقي المجالات	852	83%
مجموع الجمعيات الوطنية	1027	100%

أما الجمعيات المحلية، فقد أحصتها وزارة الداخلية بناء على توزعها حسب القطاعات[٣]:

جدول ٣ تصنيف الجمعيات المحلية حسب مجالات عملها

مجالات العمل	عدد الجمعيات المحلية	النسبة الى مجموع الجمعيات المحلية
جمعيات الأحياء والقرى	20137	21.7%
جمعيات دينية	15304	16.5%
التربية والشباب والرياضة	15019	16.2%
جمعيات أولياء التلاميذ	14891	16.1%
ثقافية واجتماعية	13451	14.5%
السياحة والترفيه وباقي المجالات	13825	14.9%
مجموع الجمعيات المحلية	92627	100%

والباقي كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والشباب والأطفال، وقدماء التلاميذ والطلبة إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدين والعجزة، وجمعيات السياحة والترفيه. وتتمركز الأغلبية الساحقة في الجزائر العاصمة بـ٧ آلاف و١٩٩جمعية، ثم محافظة بجاية بـ ٥ آلاف و١٠٩جمعية، ومحافظة تيزي وزو بـ آلاف و٨٠٩ جمعية.

وبالرغم من كل هذه الأرقام، فإنه من الضروري القول بأن الجمعيات والحركات المدنية التي تؤثر في المشهد لا يتعدى عددها العشرات، بين جمعيات موالية لمنظومة الحكم تحاول في كل مرة التحرك في شكل لجان مساندة وموالاة لكل خيارات السلطة، وبين جمعيات أخرى تحاول أن تؤدي دورها كجمعيات تمارس دورها كحركة مدنية تشارك في الحراك الاجتماعي.

فإلى غاية نهاية فيفري من سنة ٢٠١٩، كان عشرات المنظمات المدنية الموالية للسلطة من جمعيات طلابية وشبانية ونقابة العمال واتحاد النساء وجمعيات قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء وغيرها مع دعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح لعهدة رئاسية خامسة[٤]، وهي الدعوة التي رفضها الشعب الجزائري في حراكه السلمي الذي انطلق في منتصف فيفري من السنة ذاتها. كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن طلبة الجامعات كان لهم الدور الأساس ومنذ البداية في توسيع دائرة الاحتجاج على مستوى كل الجزائر، وما زاد من هذا الدور عدد الجامعات والمراكز الجامعية التي تقدر بأكثر من ٧٣ على مستوى مختلف محافظات الجمهورية. كما أن هذا الحراك كشف عن زيف التمثيل الطلابي للجمعيات الطلابية في الجامعات وهي كلها كانت داعمة لتولي الرئيس بوتفليقة ولاية خامسة، وهوما برز في المظاهرات الطلابية الأولى حيث ندد الطلبة بهذه التنظيمات بلافتات تقول "التنظيمات الطلابية لا تمثلنا". وقد شدد الكثير من الملاحظين والمراقبين للحراك الطلابي والشعبي على أن الطلبة والشباب كانوا هم الوقود الأساسي لهذ الحراك السلمي الذي يدخل سنته الأولى[٥].

ومن جانب آخر حاولت عشرات المنظمات المدنية الأخرى مرافقة الحراك الشعبي، من منظمات حقوق الانسان، إلى الجمعيات النسوية إلى الحركات الشبانية إلى النقابات المهنية ونقابات المحامين والقضاة. ففيما يخص الجمعيات الشبانية يمكن القول أن جمعية «راج» الشبانية كانت من بين أكثر الجمعيات نشاطا داخل الحراك، كما عملت على احتضان العديد من الاجتماعات التنسيقية بين مختلف جمعيات المجتمع المدني، وأشرفت على تنظيم العشرات من المحاضرات والنقاشات حول مسار الحراك الشعبي وآفاقه[٦]. وهذا الدور هو الذي جعل السلطة

٣ عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، أنظر/ي: بلقاسم، جميلة. " قرابة ١٠٠ ألف جمعية.. أغلبها على الورق." بوابو الشروق. 17 أفريل 2012.

٤ لمزيد من التفصيل حول هذا الملف، أنظر/ي:
ض. اسماعيل. "استنفرت قواعدها تحسبا لتنشيط الحملة الانتخابية: عشرات منظمات المجتمع المدني
ع. سفيان. «هؤلاء يصطفون وراء الإستمرارية والعهدة الخامسة." بوابة الشروق، 2 فبراير 2019

٥ للمزيد حول هذا الملف، انظر/ي:
بليدي، صابر. «الجامعات الجزائرية تفاقم الغضب على الولاية الخامسة." العرب، 27 فبراير 2019.
"طلاب الجزائر يصنعون الفارق في الحراك الشعبي." ألترا صوت، ٦ مارس ٢٠١٩.

٦ "راج" أو RAJ هي اختصار لـ Rassemblement Actions Jeunesse أي تجمع النشاط الشبابي. بحسب موقع الجمعية، تم إنشاء الجمعية من قبل مجموعة من الشباب عام ١٩٩٣، وهي جمعية اجتماعية ثقافية هدفها الرئيسي هو توعية الشباب وتعبئتهم للمشكلات الاجتماعية، وكذلك تعزيز جميع الأنشطة الثقافية وحقوق الإنسان. ومهمتها هي جمع الشباب الجزائري الذي يرفض حتمية البطالة والخمول الذي هو مصدر لليأس والاغتراب للكثيرين. كما تعنى RAJ برفع مستوى الوعي لدى الشباب بأهمية حقوق الإنسان والمواطنة والتضامن.

الأمنية تعتقل العديد من قيادات الجمعية من رئيسها إلى العديد من مناضليها[٧]، بل وتم تنظيم وشن حملات تشويه وكراهية من قبل العديد من الأجهزة الإعلامية المرتبطة بالأجهزة الأمنية[٨].

كما لعب المحامون دورا مركزيا في الحراك من خلال الدفاع عن المعتقلين، بالإضافة إلى مشاركاتهم في المسيرات وتنظيم احتجاجات للمطالبة بتحرير القضاء من سطوة السلطة التنفيذية، وقد انضم اتحاد المحامين الذي يضم أزيد من ٢١ منظمة وأزيد من ٨٠ ألف محام في مشاركة الشعب حراكه من خلال مقاطعة جلسات المحاكمات عبر كل محاكم الجمهورية ابتداء من تاريخ ١١ مارس ٢٠١٩، كما وقف المحامون ببدلاتهم المهنية في وقفة احتجاجية في نفس التاريخ في كل محافظات الجمهورية[٩].

كما برزت أثناء الحراك الشعبي تنسيقيات للعمل الجمعوي المشترك واقتراح أرضيات للمساهمة في الخروج من الأزمة السياسية والانطلاق في مسار الانتقال الديمقراطي، وهوما سنحاول تلخيصه لاحقا.

أما عن النقابات، فإن آخر دراسة نشرت في جانفي ٢٠٢٠ وأنجزها مجموعة من الباحثين[١٠]، تشير إلى أن الجزائر منذ إقرار التعددية سنة ١٩٨٩عرفت تأسيس أكثر من ٦٠ تنظيما نقابيا، وهي تنظيمات تمثل في غالبيتها النشاط العمالي في القطاع العام، وقد سجل الباحثون كما سجلنا في مقابلاتنا مع العديد من القيادات النقابية المستقلة، العديد من الضغوط التي تتعرض لها هذه النقابات، من ذلك تدخل السلطات في عمل النقابات بمنع النشاطات، بالإضافة إلى العديد من النقائص المتعلقة بالتسيير الخاص بالنقابات، وظهور الخلافات بين النقابات والعديد من القيادات النقابية.

كما يلاحظ أنه بالرغم من أن عدد العمال في القطاع الخاص يمثل أكثر من ٦ ملايين عامل (أي ٦٣ بالمائة من مناصب العمل في الجزائر)، إلا أن نسبة التمثيل النقابي ضعيفة جدا، ويرجع الكثير من النقابيين ذلك إلى العداء الذي يواجه به أرباب الأعمال في أي محاولة لتشكيل النقابات في القطاع الخاص.

للمزيد أنظر/ي: «من نحن.» راج الجزائر، ٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

٧ أنظر/ي: بن مسعود، عبد القادر. «حركة «راج».. «الشماعة» التي تعلق عليها السلطة الجزائرية مشاكل الحراك." ساسه، ١٤ سبتمبر ٢٠١٩.

" رئيس جمعية "راج" يلتحق برفاقه في المعتقل." ألترا جزائر، ١١ أكتوبر ٢٠١٩.

٨ نموذج من حملات الكراهية ضد جمعية راج: قردود، عمار. «هذه حقيقة الجمعية الماسونية "راج" في الجزائر." الجزائر 1، 22 أغسطس 2019.

٩ أنظر/ي: «فليرحل الفاسدون.. محامو الجزائر يتظاهرون من جديد." الجزيرة، 23 مارس 2019.

" منظمة محامي الجزائر تتطوع للدفاع عن المتابعين بسبب الحراك." 6 مارس 2019، طريق نيوز.

"محامو الجزائر يتظاهرون للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الحراك." 24 أكتوبر 2019، القدس العربي.

"المحامون يواصلون مقاطعة جلسات المحاكم دعما لمطالب الحراك الشعبي." 19 أبريل 2019، اللقاء اونلاين.

"مسيرة للمحامين بالجزائر العاصمة تضامنا مع الحراك الشعبي." 11 يوليو 2019، Sud Horizons.

١٠ جابي، ن.، وعكاش، ف.، وزبيري، ح.، ولرابي، س. "النقابات في الجزائر: التاريخ الحالة الراهنة والسيناريوهات." فريدريتش ايبرت، جانفي 2020.

وتتوزع النقابات بحسب مجالات عملها على النحو التالي:

جدول ٤ توزيع عدد النقابات حسب مجال نشاطها

مجال نشاط النقابات	عدد النقابات
التربية، والتعليم والتكوين	12
الصحة العمومية	11
الكهرباء والغاز والبترول والطاقة	5
الطيران والأمن الجوي	5
الاعلام والصحافة	4
الصناعات والنسيج	3
القضاة وكتاب الضبط	3
الضرائب والمالية والمحاسبة	3
الفلاحة والبيطرة	3
المهندسون	2
الإدارة العمومية	2
البحرية والملاحة التجارية	2
التعليم العالي	2
موظفو الشؤون الدينية	2
النقل والسكك الحديدية	2
البريد	1
التراث والمتاحف	1
الشؤون الخارجية	1
مفتشو العمل	1
الاتحاد العام للعمال الجزائريين[11]	1
المجموع	66

١١ وهي النقابة الموالية للسلطة وتوجد في الكثير من قطاعات الوظيف العمومي.

التأثير على الحركات المدنية: البيئة السياسية والقانونية

يجب في البداية التأكيد على أن الحركة الجمعوية في الجزائر تعرضت منذ ١١ جانفي ١٩٩٢ إلى بداية الحراك في فيفري ٢٠١٩ إلى إضعاف ممنهج، فقد فرضت حالة الطوارئ منذ ٩ فيفري ١٩٩٢ ولم ترفع إلا في فيفري ٢٠١١، بعد بداية رياح ما سمي بالربيع العربي وقد تم تحويل الكثير من الجمعيات المدنية طول فترة العنف التي عرفتها الجزائر - والتي أدت الى مقتل أكثر من ٢٠٠ ألف شخص وخلفت الآلاف من ضحايا الاختفاء القسري - إلى ما يشبه أجهزة للتصفيق لسياسة الكل الأمني التي تم انتهاجها، في حين تم تقزيم وقمع كل الجمعيات التي كانت تنتقد الوضع وممارسة التعتيم المبرمج عليها، كما هو حال الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، وجمعية راج وجمعيات أخرى كجمعية ضحايا الاختطاف القسري وغيرها. وحالة الطوارئ تم استخدامها في تلك الفترة من أجل خرق كل حقوق الجمعيات التي نص عليها قانون الجمعيات سنة ١٩٩٠. وقد سارت السلطة في اتجاه العمل على ضمان سيطرتها على كل الجمعيات، وقد استخدمت في ذلك الأدوات التشريعية وكل وسائل التضييق الأخرى.

فمن الناحية القانونية تم إصدار إلى جانب قانون الطوارئ عدة مراسيم تقيد ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها "مرسوم مكافحة الإرهاب والتخريب" الصادر في سبتمبر عام ١٩٩٢، والذي يعاقب بالحبس لفترة تصل إلى عشرة سنوات لكل ما من شأنه أن يخل بالنظام العام. ويمكن على العموم جرد أهم مظاهر لانعكاس هذه الأزمة على الجمعيات المدنية، كالآتي:

١. حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس ١٩٩٢، نذكر على سبيل المثال (النقابة الإسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة، الخ.)
٢. تأثر هذه الجمعيات بالصراع الدائر بين مختلف التيارات السياسية، فالجمعيات النسوية شهدت انقساما بين تنظيمات إسلامية وأخرى علمانية، وأصبح التراشق سمة العلاقات بينهما.

هذا النسق من التضييق من طرف السلطة إبان الأزمة من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٩، كان له كبير التأثير على فعالية الجمعيات المدنية، بسبب القمع الذي كانت تتعرض له، إلا أن هذا لم يمنعها من محاولة إيصال رأيها عبر الاحتجاجات تارة وعبر الحوار تارة أخرى.

لتأتي مرحلة بوتفليقة بعد سنة ١٩٩٩ من خلال استكمال الرئيس المقال أو المستقيل عبد العزيز بوتفليقة لمشروع الوئام المدني، عبر طرحه لمشروع المصالحة الوطنية. هذا التغير سمح بخلق هامش للتحرك الجمعوي، إلا أن ذلك لم يدم طويلا بسبب الإرادة السياسية لبوتفليقة وسلطة العسكر بتفادي أي عمل جمعوي يؤدي لممارسة دوره الرقابي على عمل السلطة التنفيذية.

قانون الجمعيات المدنية بالجزائر لسنة ٢٠١٢ وتحديات المجتمع المدني

هذه العراقيل كلها جعلت المشرع الجزائري في إطار استكماله للإصلاحات السياسية التي دعا إليها الرئيس في خطابه مارس ٢٠١١، يُقر بمجموعة من التشريعات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذلك الجمعيات. هذه الأخيرة تم إستحداث قانون جديد لها، عرف بقانون ٠٦-١٢ المؤرخ في ١٢ جانفي ٢٠١٢، وهو الذي سنبحث في خُصوصيته والجديد الذي استحدثه مقارنة بالقوانين الأخرى، خاصة وأن هذا القانون لا يزال ساري المفعول إلى اليوم.

عرف هذا القانون الجمعية في مادته الثانية بما يلي: «تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.» وفي سياق وضعه للشروط التي يجب توفرها لدى الأعضاء المؤسسين حافظ على

المادة التي نص عليها القانون ٣١-٩٠ والتي تخص شرط التمتع بالجنسية الجزائرية من دون أن يحدد إن كانت أصلية أو مكتسبة، لكنه بالمقابل حرم كل من لا يتمتع بحقوقه السياسية من المشاركة في العمل الجمعوي، مع العلم أنه في نفس القانون المادة ١٣ فصل تماما وميز بين الجمعيات المدنية والأحزاب السياسية، بل وذهب أبعد من ذلك بتوقيعه لعقوبة تعليق عمل الجمعية في حالة ثبوت وجود أية علاقة تربطهما سواء من خلال التمويل أو الإعانات والهبات.

وعلاوة على ما سبق، فالمادة ٤٥ المثيرة للجدل من القانون ٣١-٩٠ والتي تنص على عقوبة السجن «لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها»، تمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الإيصال القانوني من السلطات. كما أنه في المادة ٤٦ من القانون الجديد، لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات «غير القانونية» ولكن أيضا على الجمعيات «التي لم تسجل بعد أو التي تم تعليق أنشطتها أو تلك التي تم حلها.» وفي هذا الصدد، إذا كانت المادة ٤٥ من القانون الجديد يجمع بين العقوبة ودفع قيمة الغرامة، وهوما يعتبر تراجع آخر بالمقارنة مع أحكام القانون ٣١-٩٠ في مادته (٤٥) التي كانت تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين.

وتؤكد العديد من المعطيات أن القانون الجديد للجمعيات أدى إلى توقف وتجميد حوالي ٥٠ ألف جمعية وطنية ومحلية، نتيجة عدم قدرتها على مطابقة قوانينها الأساسية القديمة مع التشريع الجديد، خاصة وأن المشرع قد حدد لذلك مدة سنتين، مما يجعلها تشتغل خارج إطار القانون حسب المادة ٧٠ من القانون الجديد وبالتالي تسري عليها تلك العقوبات التي حددها المشرع سلفا، خلافا لتوصيات مقررة من الأمم المتحدة الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان التي تؤكد على أنه «في حال اعتماد قانون جديد، ينبغي أن تواصل جميع المنظمات غير الحكومية المسجلة سابقا عملها بشكل قانوني وأن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديث تسجيلها».

والخلاصة التي يجب التشديد عليها في هذا المجال هي أن هذا القانون زاد من تضييق السلطات على الجمعيات، انطلاقا من مرحلة التأسيس بتشديد الإجراءات، التي رفع المشرع فيها عدد الأعضاء المنخرطين، إلى المراقبة المالية (التمويل) حسب ما تنص عليه المادة ٣٠، وصولا في الأخير إلى عملية تعليق أنشطة الجمعيات، بحيث يتخلى القانون الجديد عن مكسب قانوني في غاية الأهمية. فبينما كان تدخل القاضي منذ سنة ١٩٩٠ ضروريا لتعليق أنشطة الجمعيات، تخلى القانون ٠٦-١٢عن هذا المكسب حيث بات القرار الإداري كافياً لتعليق أنشطة الجمعيات التي قد تكون لا تمتثل للقوانين، دون أن يتم تحديد هذه القوانين وهوما نصت عليه المادة ٤١ من هذا القانون: «يسبق قرار التعليق لنشاط الجمعية، إعذار بوجوب مطابقة أحكام القانون في أجل محدد عند انقضاء أجل ثلاثة (٣) أشهر من تبليغ الاعذار، واذا بقي الاعذار بدون جدوى، تتخذ السلطة العمومية المختصة قرارا اداريا بتعليق نشاط الجمعية ويبلغ هذا القرار الى الجمعية، ويصبح التعليق ساري المفعول ابتداء من تاريخ تبليغ القرار للجمعية حق الطعن بالإلغاء في قرار التعليق أمام الجهة القضائية الادارية المختصة."

علاقة الجمعيات المدنية بالسلطة في الجزائر: من التبعية والقمع إلى التضييق والتخوين والاعتقال

عرفت العلاقة بين الجمعيات المدنية والسلطة خلال فترة الحزب الواحد قمعا ممنهجاً على اعتبار أن السيطرة كانت شبه تامة على جميع الأصعدة، وحتى المحاولات التي نجحت في تأسيس جمعيات تم احتوائها من طرف الحزب الوحيد «جبهة التحرير الوطني» المعروف بحزب السلطة أو قمعها، بحيث نصت المادة ١١٩ من النظام الداخلي للحزب على ما يلي «تخضع المنظمات الجماهيرية من حيث سيرها الداخلي لقوانينها الأساسية وأنظمتها التي يجب أن تتفق مع إيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني وتوجيهاته ونصوصه الأساسية ، وهوما يعني ان هذه التنظيمات كانت تحت تبعية مطلقة لجهاز الحزب الواحد ولمختلف الأجهزة الإدارية.»

بعد الانتفاضة الشعبية في ٥ أكتوبر ١٩٨٨، تبنت السلطة نظام التعددية السياسية وفتح الفضاء المدني على التنظيم خارج إطار الحزب الواحد، بعد صدور قانون ٩٠-٣١ كما رأينا ذلك في الأعلى، وهوما أدى إلى ظهور آلاف الجمعيات، كما هو موضح سابقا.

أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالداخلية والسلطات المحلية الأخرى، في متابعة عمل الجمعيات والمنظمات الأخرى، وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه الجمعيات.

رغم كل ذلك استطاعت الجمعيات المدنية في الفترة من ١٩٨٩ إلى غاية فيفري ١٩٩٢ من القيام بالعديد من المشاريع والمبادرات، لكن هذا لم يدم طويلا فبعد إلغاء المسار الديمقراطي في ١١ جانفي ١٩٩٢ وإلغاء نتائج أول انتخابات تشريعية عرفتها الجزائر، دخلت الجزائر منذ ٩ فيفري ١٩٩٢ في حالة طوارئ مفتوحة لم يتم رفعها إلا في فيفري ٢٠١١ في إطار احتواء الشارع مع أحداث الربيع العربي. وطول كل هذه الفترة تم منع كل الجمعيات التي لم تؤيد سياسات السلطة من العمل، حيث تم تحويل عمل الكثير من الجمعيات إلى ما يشبه آلة لاستصدار البيانات المؤيدة للقتل والاختطاف والاعتقال والقمع بحجة أن المستهدفين إسلاميين، في حين قمعت الجمعيات الأخرى التي لم ترض بهذا.

وحتى لما حاولت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان طرح مبادرات الحوار السياسي لحل الأزمة والدفاع عن الحق في الحياة أثناء سنوات العنف السياسي والإرهاب، قادت السلطة بأجهزتها السياسية والإعلامية حملات دعاية وكراهية ضد هذه الجمعية التي كان رئيسها المحامي علي يحيى عبد النور أحد أهم الشخصيات التي قادت الوساطة بين كل الأحزاب السياسية المعارضة من أجل التوصل إلى عقد اتفاق سياسي سمي بالعقد الوطني وتم التوقيع عليه من أهم قوى المعارضة في روما بإيطاليا في مؤسسة سانت ايجيديو.

بعد رفع حالة الطوارئ، في فيفري ٢٠١١، تمت إعادة صياغة الكثير من القوانين التي أعلن عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أساس أنها إصلاحات لتعميق الديمقراطية، فلم تكن كذلك، حسب العديد من المتابعين والنشطاء، حيث يؤكد هؤلاء على ان هذه القوانين زادت في التضييق على الاعلام والأحزاب والجمعيات.

لما انطلق الحراك الشعبي في فيفري ٢٠١٩ رفضا للعهدة الخامسة وللمطالبة بتغيير شامل لمنظومة الحكم، ظهر منذ الأسابيع الأولى ان الحراك استفاد من الكثير من دروس الماضي على عدّة أصعدة؛ فهو سلمي ومتجذّر في الأحياء الشعبية ويقوده جيلٌ جديد من النشطاء الشباب، بعد سنوات من الاقصاء والكراهية والعنف التي مارسها النظام ضد المعارضة السياسية ونشطاء المجتمع المدني.

وبرزت خلال ما يقارب السنة من الاحتجاجات السلمية ابداعات الشباب الجزائري في التعبير عن مطالبهم السياسية على الرغم من مصادرة الفضاء العمومي منذ عقود من الزمن، بحيث تفنن الشباب في انتاج أشكال تعبير ثقافية متعددة، من الهتافات والأغاني واللوحات الفنية، وتم استعارة جزء منها مما يتم ترديده من قبل أنصار الفرق الكروية في ملاعب كرة القدم، أو تلك التي تم استلهامها من التراث الفني الجزائري.

فبعد أن ظل انتقاد الرئيس بوتفليقة وشبكاته من الممنوعات لسنواتٍ طويلة، ولم يكن هامش النقد المتاح سوى شكلياً؛ إذ كان العديد من الصحفيين والنشطاء يتعرّضون للقمع من السلطة إن أقدموا على كشف الحقائق. بقيت مدرجات ملاعب كرة القدم، حيث يجتمع الشباب والمتمرّدون والمضطّهدون، كانت الجماهير تتمتّع بمساحةٍ نسبية من الحرية للتعبير عن رفضها ومعارضتها للنظام، وهناك تفنن الشباب في تأليف هتافاتٍ وأغانٍ غالبًا ما تكون معادية للنظام. وبفضل وجود قدرٍ من التضامن بين المشجّعين، شكّلت مدرجات الملاعب فضاءً آمنا نسبيا، لم تكن للشرطة القدرة على قمعها إلا بعد خروج المناصرين من فضاء الملاعب.

وشكلت هذه الأغاني والأهازيج محور اهتمام بعض الباحثين على غرار ما يقوله الباحث نسيم بالة: «لقد عبّرت الأغاني التي كتبتها جماهير الألتراس، مثل مشجّعي نادي اتحاد العاصمة الجزائري «أولاد البهجة» أومشجّعي مولودية الجزائر «الفاردي ليوني»، إلى جانب الهتافات الأخرى التي يتغنّى بها المشجّعون، عمّا أراد الشعب أن يبوح به منذ زمن؛ وهو أن الظلم لم يعد مقبولاً والتطلّع إلى الحرية حقٌّ مشروع، وأن على الحكومة تحسين الأوضاع المعيشية وتأمين حياةٍ أفضل لكافة أفراد الشعب. تبنّى المتظاهرون باختلاف انتماءاتهم الفكرية والاجتماعية تلك الهتافات على نطاقٍ واسع منذ بدء الاحتجاجات في فبراير؛ لكونها تشير إلى تجاربٍ مؤلمة مشتركة، حديثة نسبيًا، صارت تشكّل جزءًا من الذاكرة الجمعية، وتسترجع روح المقاومة المستقاة من تاريخ الجزائر النضالي من أجل نيل الاستقلال. هكذا قادت الهتافات، بوصفها تعبيرًا عن مظالم مشتركة ورموزًا للاحتجاج الجماعي، إلى «مصالحةٍ» بين أكثر الفئات حرمانًا – والتي عادةً ما ينتمي إليها الألتراس – وأوفرها حظًّا، بعد أن كانت تفصلها سنواتٌ من اللوم المتبادل على الوضع الذي آلت إليه البلاد، وتبنّت كلا الفئتين نفس هتافات «المضطّهَدين» في مواجهة «الظالمين». صارت تلك الهتافات شعار الجماهير المتحمّسة، وقاد الألتراس المسيرات مردّدين أغانيهم الحماسية وسط آلاف المتظاهرين، الذين يحفظون الأغنية تلو الأخرى عن ظهر قلب. هكذا وحّدت الهتافات والأغاني المتظاهرين بتبنّيها استعاراتٍ جديدة، لتفسح الطريق أمام تحليلٍ مشترك لأسباب الاحتجاج وتشكّل رؤيةً جماعية لما يجب أن يكون عليه المستقبل.»

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة الى أغنية «لا كاسا دي المرادية» لـ «أولاد البهجة» (أي قصر المرادية)، التي أصبحت بمثابة نشيد للحراك. «المقطع الأساسي لأغنية "لاكاسا دي المرادية" هو عبارة عن شكوى تفطر القلب من شابٍ يعيش في ظروفٍ صعبة، وينعى في غضبٍ وضيق حياته الشاقة. ويعكس المقطع الاحتقان واليأس الذي يشعر به الشباب في الجزائر.» ورغم أن الأغنية صدرت في ٢٠١٨ إلا أنها سرعان ما تم تداولها منذ بداية الحراك لكونها تعبر بشكل دقيق عن واقع الشباب الجزائري.

والملاحظ أن هذه الهتافات تحولت إلى أدوات لتأطير الحراك أمام غياب المنظمات المدنية كمؤسسات وساطة، بسبب التضييق عليها تارة، وقمعها تارة أخرى، بل وتخوينها عبر حملات بروباغندا من مؤسسات إعلامية مرتبطة بالسلطة وبمختلف شبكاتها وأجهزتها.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا المجال إلى أن جمعيات المجتمع المدني حولت تحرك الشارع منذ فيفري ٢٠١٩، إلى فرصة للنشاط بعد سنوات من التضييق والقمع، وفي هذا المجال برزت عدة تظاهرات وتم تنظيم عدة محاضرات حول تحديات الحراك الشعبي ومستقبله وأفاقه، وقد عملت جمعيات «راج» «وأ س أوس مختطفون،» وبعض النقابات المستقلة وجمعيات حقوق الانسان على تنظيم مجموعة من النشاطات واللقاءات بغية إطلاق مجموعة من المبادرات التي نستعرضها لاحقا، لكن هذه المبادرات قوبلت إما بمنع الترخيص لها ليتم تنظيمها، فكثيرا ما تم تنظيمها في مقرات مغلقة لتقليص المشاركين فيها، أو لمنع أن يكون لها أثرا في النقاش العام.

وفي هذا المجال يمكن ذكر منع الجامعة الصيفية التي كان من المقرر أن تنظمها جمعية «راج» الشبانية أيام ٢٨، ٢٩ و٣٠ أوت، في تيشي بولاية بجاية شرق الجزائر ، رغم أن هذه التظاهرة سنوية تنظمها الجمعية منذ سنوات معدودة .وبعد هذا المنع، إنطلقت حملات بروباغندا واسعة ضد كل الجمعيات المدنية والنشطاء الذي يرفضون ورقة طريق السلطة التي كانت ولازالت تسعى لإنهاء الحراك، وفي هذا المجال تم شن حملات تخوين تم فيها اتهام جمعية "راج" وبعض النشطاء بأنهم من عملاء الخارج، وقد تم تخوين بعضها انطلاقا من ملف التمويل الأجنبي للجمعيات، بل وذهبت بعض التقارير الصحفية للحديث عن علاقات هذه الجمعيات بالمخابرات الأمريكية وبالحركة الصهيونية والماسونية وغيرها من الاتهامات وحملات التخوين.

هذه الحملات الإعلامية تبعتها اعتقالات واسعة من نهاية أوت إلى غاية بداية ديسمبر، وهي الاعتقالات التي مست نشطاء الحراك، وغالبية قيادي جمعية "راج" ، والواضح أن الهدف منها كان إضعاف الحراك وفرض الاقتراع الرئاسي الذي نظم في ١٢ ديسمبر الماضي.

حق وحرية التجمع في القانون والممارسة

إذا انطلقنا من تحليل القانون الساري المفعول فيما يتعلق بهذه النقطة، فإننا نلاحظ أن تأسيس الجمعيات لم يعد خاضعا للنظام الإشهاري الذي يتمثل في إشعار بسيط بتأسيس الجمعية، لكنها باتت مشروطة بموافقة مسبقة من السلطات التي يفترض "أن تسلم الجمعية إيصالا بالتسجيل يعتبر بمثابة موافقة" أو "تأخذ قرارا برفض التسجيل"، حيث أن (المادة ٨) نصت على ما يلي: "يودع التصريح مرفقا بكل الوثائق التأسيسية من طرف الهيئة التنفيذية للجمعية ممثلة في شخص رئيس الجمعية أو ممثله المؤهل قانونا مقابل وصل ايداع تسلمه وجوبا الادارة المعنية مباشرة بعد تدقيق حضوري لوثائق الملف يمنح للإدارة ابتداء من تاريخ ايداع التصريح، أجل أقصى لإجراء دراسة مطابقة لأحكام هذا القانون يكون كما يأتي:

- ـ ثلاثون (٣٠) يوما بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي فيما يخص الجمعيات البلدية
- أربعون (٤٠) يوما بالنسبة للولاية فيما يخص الجمعيات الولائية
- خمسة وأربعون (٤٥) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات ما بين الولايات
- ستون (٦٠) يوما للوزارة المكلفة بالداخلية، فيما يخص الجمعيات الوطنية

يتعين على الادارة خلال هذا الأجل أو عند انقضائه على أقصى تقدير، إما تسليم الجمعية وصل تسجيل ذي قيمة اعتماد أو اتخاذ قرار بالرفض." فهذه المادة التي تقونن ممارسة معمول بها في الإدارات على نطاق واسع مما يعزز سلطة السلطات الإدارية ولن يسمح بضمان تنظيم مستقل ونزيه للجمعيات.

وقد نقل هذا القانون الكثير من إجراءات حالة الطوارئ التي باسمها تم منع تأسيس الكثير من الجمعيات الجديدة، فوفقا للقانون الساري المفعول رقم ٠٦-١٢، يمكن للسلطات أن ترفض تسجيل الجمعيات التي تعتبر أن أهدافها "تتعارض مع النظام العام والآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها"، كما أن (المادة ٣٩) من ذات القانون نصت على ما يلي: "يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد أو المساس بالسيادة الوطنية"، وهي مواد أعطت للإدارة الغطاء القانوني لكل ما كانت تقوم به من تعسف وتضييق على نشاط الجمعيات تحت حالة الطوارئ التي عرفتها الجزائر لمدة ١٩ سنة كاملة.

وقد عبرت الكثير من المنظمات الوطنية والدولية عن خشيتها من أن يتم استخدام السلطات الإدارية هذه المعايير غير الدقيقة والفضفاضة لتمنع تأسيس العديد من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، أو جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة التي تطالب بإلغاء قانون الأسرة أو جمعيات عائلات ضحايا عنف التسعينات .

كما نص القانون أنه وفي حال لم تتلقَ الجمعية أي رد من الإدارة، فيعتبر وضعها قانونيا حتى وإن كان ينبغي أن تنتظر إيصالا بالتسجيل لتتمكن من العمل قانونيا (المادة ١١). أما إذا ما تم رفض طلب التأسيس وربحت الجمعية الدعوى في المحاكم، فينص القانون على أن "الحكومة تتوفر على مهلة ثلاثة أشهر لإلغاء تشكيل الجمعية" (المادة ١٠). فهذا الامتياز الذي تم منحه للإدارة لن يعرقل فحسب هذه الإجراءات لكنه أتاح للحكومة الوسائل اللازمة للسيطرة على جميع الحقول الجمعوية.

وقد اعتبرت كل من الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ومنظماتها الأعضاء في الجزائر، جمعية عائلات المختفين والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بأن القانون الجديد حول الجمعيات لا يضمن حقوق الجمعيات الجزائرية كما تنص على ذلك الصكوك الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي لها أولوية على القانون الداخلي وفقا للدستور الجزائري نفسه. يتمثل قلقنا في هذه المذكرة في خمس مستويات: ١) حقيقة أن عملية تأسيس الجمعيات تتطلب إذن مسبق من الحكومة؛ ٢) ترتيبات طرق تمويل الجمعيات؛ ٣) حدود التعاون مع المنظمات الأجنبية؛ ٤) النظام الذي تخضع له الجمعيات الأجنبية؛ ٥) الشروط الفضفاضة التي يمكن من خلالها تعليق عمل الجمعيات أوحلها .كما يلاحظ في مجال الممارسة تعسف الإدارة رغم منع القانون لذلك في حرمان الجمعيات من حرية التجمع والنشاط دون ترخيص مسبق من الإدارة وهو الترخيص الذي لا يتم الحصول عليه في غالب الأحيان، بدليل المنع المتكرر للكثير من نشاطات

الجمعيات التي لا تسير في أجندة الحكومة وأجهزتها المختلفة.

وفي مقابلاتنا المتعددة مع العديد من النشطاء ومسؤولي الجمعيات، اشتكى الكثير منهم من خرق السلطات لحق وحرية التجمع، وهو الذي يجعل الإدارة في الكثير من الأحيان ترفض أي نشاط في الساحات العامة وفي الفنادق والقاعات العمومية، وهو ما طرحه الأمين العام السابق لجمعية راج الشبانية الذي اشتكى من المنع المتكرر للكثير من تجمعات الجمعية ، وهو الأمر ذاته الذي أكد عليه عبد المؤمن خليل الأمين العام للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، والذي أكد أن غالبية نشاطات الجمعيات أصبحت تقام داخل مقراتها المغلقة لمواجهة الخرق المتكرر للإدارة للحق في التجمع والنشاط.

فبالرغم من أن الدستور والقانون ينصان على الحق بالتجمع والتظاهر السلمي إلا أن الإدارة والتسيير الأمني للفضاء العام واصل ومنذ أكثر من ٢٥ سنة في تسيير هذه الحقوق خارج القانون، حيث يتم ضمان التمتع بهذا الحق وفق الولاء للسلطة ولأجهزتها الإدارية والأمنية وهوما أكده كل الفاعلين الذين تحدثنا إليهم.

حق وحرية التعبير في القانون والممارسة

نص الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ على ضمان حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والاجتماع وهذا في مادته ٤٨: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"، كما نصت المادتان ٤٩ و٥٠ من الدستور على حرية الصحافة مع منع التقييد بأي شكل من أشكال الرقابة، غير أن القوانين التنظيمية التي جاءت بعد الدستور بالإضافة لقانون العقوبات قيدت هذه النصوص بمواد فضفاضة تجرم الحرية باسم "المساس بكرامة الغير تارة، أو باسم تهديد الأمن العام والوحدة الوطنية تارة أخرى، وهي مواد تخضع في غالب الأحيان لتأويل السلطة التنفيذية والتي تقوم بعدها باستخدام القضاء من أجل تقييد ومصادرة الفضاء العام."

شهدت الجزائر، منذ التسعينات، انتشار صحف مملوكة للقطاع الخاص تتمتع بهامش معين من الحرية في انتقاد الشخصيات العامة وسياسات الدولة. أنهى قانون ٢٠١٤ المتعلق بالأنشطة السمعية البصرية احتكار الدولة الرسمي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة. ومع ذلك، فإن قوانين الصحافة القمعية، والاعتماد على إيرادات إعلانات القطاع العام، وعوامل أخرى تحد من حرية الصحافة. يتضمن "قانون الإعلام"، الذي اعتمد في ٢٠١٢، على العديد من المواد التي تقيد حرية التعبير. تنص المادة ٢ على أنه "يمارَس نشاط الإعلام بحرية" في ظل احترام "الهوية الوطنية والقيم الثقافية للمجتمع، والسيادة الوطنية والوحدة الوطنية، ومتطلبات أمن الدولة والدفاع الوطني، ومتطلبات النظام العام، والمصالح الاقتصادية للبلاد" وكل هذه الإشارات يتم تأويلها وفق قرارات السلطة التنفيذية التي كثيرا ما تستخدم القضاء للحد من كل الحريات.

وفي مجال حرية الصحافة أشار تقرير لمنظمة مراسلون بلا حدود بأن الجزائر خسرت ٥ درجات في تصنيف دولي أعدته منظمة «مراسلون بلا حدود» لحرية الصحافة لسنة ٢٠١٩، فقد تدحرجت من المرتبة ١٣٦ في سنة ٢٠١٨ إلى المرتبة ١٤١ خلال العام ٢٠١٩. وقال تقرير المنظمة الدولية إن «السلطات تواصل تضييق الساحة الإعلامية من خلال دعاوى قضائية ضد الصحفيين».

تقرير المنظمة وضع الجزائر في اللون الأحمر في خريطة حرية الصحافة بالعالم، ويشير هذا الأحمر إلى أن هذه الحرية في خطر. وأوضح التقرير أن «حرية الإعلام مهدّدة في الجزائر في ظل سياق يتّسم بعدم الاستقرار، كما تواصل السلطات تضييق الساحة الإعلامية من خلال دعاوى قضائية ضدّ الصحفيين.»

وأفاد التقرير أن هذا الوضع «يجعل الصحافة الجزائرية غير قادرة على الاضطلاع بمهامها تحت الضغط القضائي. وقد عرفت الجزائر، طيلة ٢٠١٨، موجة اعتقالات غير مسبوقة استهدفت الصحفيين بداعي نشر أخبار زائفة. ولا شيء يؤشر

إلـى تحسّـن وضـع حريـة الإعـلام خـلال سـنة ٢٠١٩". ومنـذ ٢٠١٥، فقـدت الجزائـر فـي تصنيـف «مراسـلون بـلا حـدود» ٢٠ درجـة، أي مـن المرتبـة ١٢١ دوليـا إلـى المرتبـة ١٤١ فـي ٢٠١٩.

وفـي تعليـق علـى التقريـر الدولـي لـ "مراسـلون بـلا حـدود"، اعتبـرت الرابطـة الجزائريـة للدفـاع عـن حقـوق الإنسـان، التصنيـف الجديـد للجزائـر بـ "كارثـة بـكل المقاييـس". وأشـارت الرابطـة إلـى "القيـود التـي تكبـل مهنـة الصحافـة مـن طـرف السـلطة، مـن خـلال وجـود الرقابـة المصطنعـة، ومنهـا المصلحـة العامـة، والأمـن القومـي، وحمايـة النظـام العـام، وواجـب التحفـظ. وكلهـا تتجـه نحـو سـتار تحمـي بـه السـلطة نفسـها مـن النقـد".

وأوضحـت الرابطـة أن "مـا تشـهده السـاحة الإعلاميـة بالجزائـر، يتمثـل فـي وجـود العديـد مـن العناويـن التـي تخضـع لمسـألة الإشـهار، حيـث تكـون الجرائـد مطالبـة بالسـير وفـق خـط معيـن يخـدم السـلطة، وإلا فهـي معرضـة لسـحب خدمـة الإشـهار منهـا، فالإشـهار لا يـزال سـلاحا فـي يـد السـلطة تنفـذ بـه سياسـة العصـا والجـزرة بامتيـاز، ويتحـول الإشـهار بالتالـي إلـى ريـع يـوزع حسـب مبـدأ الـولاء والطاعـة".

وقالـت الرابطـة إن "عناويـن بعـض الجرائـد، لـم تعـد تسـير وفـق مصلحـة السـلطة فقـط، وإنمـا المصلحـة الذاتيـة لبعـض الأشـخاص. وبمجـرد خـروج الجريـدة عـن الخـط المطلـوب اتباعـه، يتـم حرمانهـا مـن الإشـهار، وبالتالـي تـزول هـذه الصحيفـة وتختفـي مـن السـاحة الإعلاميـة"، وأشـارت إلـى "عـدم فتـح مجـال السـمعي البصـري بعدمـا سـمح لقنـوات جزائريـة أن تبـث كقنـوات أجنبيـة، خاصـة وأن السـاحة الإعلاميـة العالميـة تشـهد بالكفـاءة الإعلاميـة للصحفييـن وخريجيـن مـن الجامعـات الجزائريـة".

وكل هـذه المؤشـرات وغيرهـا توضـح أن حريـة التعبيـر والصحافـة المكفولـة دسـتوريا وقانونيـا، غيـر مضمونـة فـي مجـال الممارسـة بسـبب ممارسـة السـلطة خـارج القانـون.

حق الوصول الى الموارد

نـص قانـون الجمعيـات علـى أن مـوارد الجمعيـات يتـم الحصـول عليهـا مـن خـلال منـح "توافـق" عليهـا الدولـة أو البلديـة أو المقاطعـة (المـادة ٢٩). ومـن الممكـن تفسـير هـذا التعريـف الغامـض بشـكل تعسـفي مـن قبـل السـلطات المعنيـة التـي يمكنهـا أن تراقـب كل التمويـل الـذي يخـص القطـاع الجمعـوي، كمـا أن الواقـع يؤكـد أن تمويـل مؤسسـات الدولـة للجمعيـات يخضـع لمنطـق الـولاء للحكومـة ولـكل الأجهـزة التنفيذيـة، فـي حيـن يتـم اعتبـار كل جمعيـة نقـدة للسياسـات العامـة كخصـوم سياسـيين يجـب التضييـق عليهـم مـن خـلال عـدة ممارسـات مـن ضمنهـا منـع التمويـل عليهـا.

وقـد حـرم القانـون الجمعيـات مـن أي تمويـل أجنبـي، فالقانـون رقـم ٠٦-١٢ ينـص علـى أنـه "خـارج إطـار علاقـات التعـاون، سـيتم حظـر تلقـي منـح وهبـات ومسـاهمات مـن أي "مفوضيـة أو منظمـة أجنبيـة غيـر حكوميـة". كمـا أن هـذه المنـح يجـب أن تحصـل علـى إذن مسـبق مـن السـلطات المختصـة (المـادة ٣٠). سـيحرم إذن هـذا التشـريع الجديـد الجمعيـات مـن مصـادر التمويـل الحيويـة لاسـتمرارها فـي العمـل. فضـلا عـن أنـه بفـرض إطـار الاتفاقـات أو مـا يسـمى "بالشـراكات" وهـو مـا مكـن السـلطات مـن وسـيلة جديـدة لفـرض رقابـة إضافيـة علـى مـوارد الجمعيـات وعلـى أنشـطتها وشـركائها وبالتالـي التدخـل فـي شـؤونها الداخليـة وتوجيـه عملهـا.

كمـا أن أحـكام المـادة ١٩ تتطـرق للالتزامـات التـي ينبغـي أن تمنحهـا الجمعيـات للسـلطات فـي نهايـة كل جلسـة عامـة مـن محاضـر الاجتماعـات، والتقاريـر المعنويـة والماليـة، الشـيء الـذي يفـرض مزيـدا مـن السـيطرة علـى أنشـطة الجمعيـة. ويتـم الحكـم علـى الجمعيـات بغرامـة بمجـرد رفضهـا تقديـم هـذه المعلومـات (المـادة ٢٠).

وتنـص المـادة ٤٣ علـى أنـه يمكـن حـل الجمعيـة إذا "حصلـت علـى تمويـل مـن مفوضيـة أو منظمـة أجنبيـة غيـر حكوميـة" أو "مارسـت أنشـطة غيـر تلـك المحـددة فـي نظامهـا الأساسـي". وهـو أيضـا مـا تحـاول أن تقـوم السـلطات الإداريـة بتأويـل تعسـفي لهـذا القانـون

الفضفاض المعنى. وكان الأدق والأكثر اتساقا مع القوانين الليبرالية أن يتم حل الجمعية إذا ما كان لأنشطتها "هدف" أو "أهداف" تتعارض مع نظامها الأساسي.

والأسوأ من ذلك، أن نفس المادة تنص على أن حل الجمعية يمكن أن تطالب به "جهات تتضارب مصالحها مع الجمعية"، مما يوحي بأن الجمعيات التي تدعمها أو تؤسسها الدولة (المنظمات غير الحكومية المعروفة التي تمولها الدولة) يمكنها اللجوء للعدالة لتمنع الجمعيات المستقلة من مزاولة أنشطتها.

وفي هذا السياق يلاحظ أن بعض الجمعيات التي تساندها السلطة تلقى تمويلا حكوميا، وتمويلا أجنبيا، وهو حال العديد منها التي تحظى بكل الرعاية وبكل الموارد الوطنية والأجنبية ، في حين أن الجمعيات الأخرى تواجه بمنع التمويل من مؤسسات الدولة، كما تتم محاصرتها لعدم تلقي أي تمويل أجنبي، ويوجد اليوم أحد رؤساء الجمعيات في السجن بسبب نشاطه في الحراك الشعبي والذي من الممكن أن يتابع بتهمة تلقي المويل الأجنبي دون إذن وعلم من السلطات.

حق الوصول الى المعلومات

نص الدستور الجزائري في مادته ٥١ على أن الحصول على المعلومات والوثائق والاحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن، غير انه لا يوجد أي قانون ينظم ويضمن ممارسة هذا الحق، ولذلك حتى الصحفيون في الجزائر يشتكون من عدم تمتعهم بالحق في الوصول إلى المعلومات.

ويمكن القول بأن هذا أحد أهم المشاكل التي يعرفها الفضاء المدني الجزائري، وهوما يفسر طبيعة النظام السياسي المغلق والذي يسير الشؤون العامة في الغموض وبالغموض، ولذلك تشير مختلف التقارير الدولية لانتشار الفساد وللغموض في تسيير الشؤون العامة.

هذا الوضع لا يعاني منه الصحفيون والمواطنون فقط، بل يشتكي أيضاً الباحثون الأكاديميون من انعدام المعطيات وحق الولوج إليها لتحليل السياسات العامة، ولتحليل مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

الحوار والشراكة والمشاورات مع المجتمع المدني في وضع الاستراتيجيات والاولويات والسياسات الوطنية:

على الرغم من أن المادة ١٧ من قانون الجمعيات تشير الى أن الجمعية بعد اعتمادها تكتسب الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها وحقها في القيام بالشراكة مع السلطات العمومية، إلا أن السلطة الجزائرية لم تتخلص من ممارسات عهد الحزب الواحد في التعامل مع الجمعيات، فهي تقسم الجمعيات من حيث التعامل إلى جمعيات موالية، مهمتها تأييد سياساتها دون قيد أو شرط، وجمعيات تمارس حقها في النقد وهي تتم مواجهتها بصفة الخصم السياسي الذي يجب العمل على إزالته على المديين المتوسط والبعيد وإضعافه على المدى القصير.

ولذلك لم تعرف الجزائر أية مشاورات في هذا الاتجاه، فالحادث أن السلطة تستخدم الجمعيات الموالية لها لتأييد سياساتها، وترمي الجمعيات الأخرى بشتى التهم بسبب انتقاداتها لسياساتها، ولا يمكن استثناء أي مجال من المجالات.

دعم المؤسسات الدولية والاقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

أعطى قانون الجمعيات جميع الجمعيات "المعتمدة" الحق في الانضمام إلى جمعيات خارجية. لكن ينبغي إعلام وزارة الداخلية مسبقا بهذا الانضمام وإشعار وزارة الشؤون الخارجية. كما نص على أنه يمكن لوزير الداخلية أن يعارض مشروع الانضمام في غضون ٦٠ يوما. وعلاوة على ذلك، يستلزم التعاون في إطار الشراكة مع الجمعيات الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية موافقة مسبقة من السلطات المعنية (المادة ٢٣).

كما أكد القانون أن الجمعيات الأجنبية – أي الجمعيات التي "يوجد مقرها بالخارج أو التي يوجد مقرها داخل البلاد، ويديرها أجانب جزئيا أو كليا" (المادة ٥٩)، تخضع لنظام مختلف تماما عن الجمعيات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يتاح للسلطات المعنية مدة ٩٠ يوما من أجل قبول أو رفض اعتماد الجمعيات الأجنبية في الوقت الذي كانت تطلب فيه ٦٠ يوما للبت في طلبات تأسيس الجمعيات الوطنية على سبيل المثال (المادة ٦١).

وفضلا عن ذلك، تنص المادة ٦٣ من القانون المعني على أن "طلب اعتماد جمعية أجنبية ينبغي أن يكون هدفه تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق بين الحكومة وحكومة بلد الجمعية الأجنبية من أجل تعزيز روابط الصداقة بين الشعب الجزائري وشعب الجمعية الأجنبية"، مما يمكّن السلطة من فرض اختيار أنشطة الجمعيات الأجنبية. وإذا كان هذا غير واضح، فالمادة ٦٥ تنص على أنه يمكن تعليق الاعتماد أو سحبه "إذا ما كان هناك أي تدخل مسفر للجمعية في شؤون البلد المضيف أو قامت بأنشطة تمس بالسيادة الوطنية أو النظام المؤسساتي القائم أو الوحدة الوطنية وسلامة البلاد أو النظام العام والآداب العامة أو القيم الحضارية للشعب الجزائري". ويفاقم غموض هذه الأحكام من تقييد حرية التجمع والتنظيم، ويدل على رغبة صريحة في طمس انتقادات الجمعيات الأجنبية للحكومة.

وقد تم استهداف تمويل الجمعيات الأجنبية أيضا. حيث ينص القانون على أن مبالغ التمويل يمكن "أن تخضع لسقف محدد" (المادة ٦٧).

وفيما يتعلق بتعليق أوحل الجمعيات، فقد عززت الإجراءات الجديدة من الرقابة على الحقل الجمعوي حيث يمكن أن يتم تعليق أنشطة الجمعية "إذا ما تدخلت في الشؤون الداخلية للدولة أومست بالسيادة الوطنية" (المادة ٣٩).

حرم هذا القانون الغامض الجمعيات من القيام بدورها في التحليل والانتقاد وتقديم الدعم للدولة في تسيير سياستها العامة والذي يعد شرطا أساسيا لعمل أي ديمقراطية في العالم. كما حرم الجمعيات الوطنية من تطوير الشراكة مع المنظمات الدولية التي كثيرا ما ينظر إليها على أنها تخدم أجندات الحكومات بل والاستخبارات العالمية، ولذلك يمكن القول بأن المنظمات الجزائرية من أكثر المنظمات غيابا على صعيد الشراكة الدولية بسبب القوانين والسياسات الحكومية المغلقة التي تتوجس من كل ما هو أجنبي.

المجتمع المدني والحراك الشعبي منذ ٢٢ فيفري ٢٠١٩ إلى اليوم

صاغت جمعيات المجتمع المدني عدة استراتيجيات لمواجهة التضييق عليها، والاستمرار في نشاطاتها بالرغم من كل ما تتعرض له من منع وقمع واقصاء، وفي هذا الاطار يمكن التأكيد حسب ملاحظاتنا ولقاءاتنا مع العديد من نشطاء الفضاء المدني أن الجمعيات المدنية ونشطاء المجتمع المدني يعملون منذ بداية الحراك الشعبي في ٢٢ فيفري من السنة الماضية إلى اليوم على محاولة بناء تقنيات واستراتيجيات جديدة تتلاءم مع موازين القوى الجديدة التي حولت السلطة في مواجهة مباشرة مع الحراك الشعبي، كما سارعت الكثير من الجمعيات إلى بناء شبكات وتنسيقيات لبناء توافقات وارضيات لتحويل الحراك الشعبي إلى أرضية مطلبية من منطلق المقاربة الحقوقية من أجل تحويل منظمات المجتمع المدني إلى مؤسسات وساطة.

وحتى نفهم هذه المسارات، يجب علينا التأكيد أن الحراك الجزائري يستمر وهو يشرف على ذكراه السنوية الأولى، في المطالبة بتغيير جذري للنظام، وفي سياق ثوري لم يسبق له مثيل، رغم مرور السلطة بالقوة وفرضها لاقتراع رئاسي يوم ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩ تم على اثره تنصيب مرشح العسكر عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية. ويمكن القول أن استمرار الحراك الشعبي الذي بدأ منذ سنة أرغم قيادة الجيش على التدخل ودفع الرئيس المترشح إلى الاستقالة وإلغاء الرئاسيات المُزمع اجرائها في ١٨ أبريل نيسان ٢٠١٩.

وقد عولت السلطة على إنهاء الحراك الشعبي مع إقالة بوتفليقة ووضع بغض وجوه الفساد في السجن، ولكن، سرعان ما أدركت السّلطة أن مطالب الجزائريين أعمق وتذهب إلى حدّ إلغاء شرعية التفويض التي تحتفظ بها المُؤسسة العسكرية منذ الاستقلال واستبدالها بشرعية انتخابيّة "حقيقيّة". وقد أبرزت الثورة السلمية منذ ٢٢ فبراير/شباط، هذه الإرادة في التغيير الشامل لمنظومة الحكم ولقواعدها بهتافات تحمل رسائل سياسية واضحة وقوية تطالب بحلّ النظام بأكمله، وتعبّر عن السخط والحاجة إلى التضامن والتوحّد لمواجهة النظام وتحدّيه.

يرفض حراك ٢٢ فبراير/شباط أن يمثّله أشخاص، وباءت كل محاولات تنظيمه وهيكلته من أحزاب المعارضة أو منظمات المجتمع المدني بالفشل، كما رفض الانصياع إلى وجوهٍ كاريزمية أو توافقية ولكل أشكال السلطة. وقد دفع انعدام الثقة في النخب السياسية المتظاهرين إلى رفض الحوار مع النظام، واختاروا عوضًا عن ذلك توجيه الرسائل إليه عبر الهتافات والشعارات التي رفعوها، والرد على بعض التصريحات أو القرارات الرسمية بهتافاتٍ جديدة، أو التعبير عن تجاهلهم التام للحكومة عن طريق الأغاني الساخرة. ساعدت الهتافات الحراك على انتزاع مكتسباتٍ هامة، بعد أن أظهرت التلاحم الاجتماعي والوعي السياسي للجماهير ووحّدتهم حول المطالب. لا شك أن الهتافات أبرزت مطالب مشتركة وساعدت على التمسّك بها، على رأسها استقالة الرئيس بوتفليقة وإلغاء ثلاثة انتخاباتٍ رئاسية واستقالة عددٍ من الوزراء، كما أسهمت في تعرية النظام وفقدان مصداقيته لدى الشعب الجزائري.

هتافات الشارع التي بدأت بشعار «جيبوا البياري زيدوا الصاعقة ما كانش الخامسة يا بوتفليقة» (أي يمكن أن تأتونا بنخبة الأمن ونخبة العسكر لقمعنا فلن نقبل بعهدة خامسة لبوتفليقة)، وشعار «جمهورية ماشي مملكة»، (الجزائر جمهورية وليست مملكة - وهي إشارة لفكرة البقاء في السلطة مدى الحياة ورفض أي مشروع للتوريث)، إلى شعار أغضب كثيرا قائد الأركان الراحل قايد صالح والذي وصفه بالشعار المسموم وهو شعار «جمهورية ماشي كازيرنة»، (أي الجزائر جمهورية وليست ثكنة)، تطورت مباشرة بعد فرض عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في اقتراع قاطعه غالبية الجزائريين، خرج الشارع بشعار يرفض شرعية الرئيس المعين بهتاف: «رئيس مزور جابوه العسكر» (أي تبون رئيس مزور جاء به العسكر)، وشعار «انتو ما تحشموش واحنايا ما نحبسوش» (أي انتم لا تستحون ونحن لن نتوقف عن الحراك)، وهوما يظهر مدى تصميم الحراك على الاستمرار.

في هذا السياق الثوري الذي لم يسبق له مثيل، تراهن السلطة الفعلية لإعادة إنتاج نفسها بأسرع وقت ممكن من خلال تغيير واجهتها المدنية وإعادة توزيع بعض الأوراق والعمل على

استدراج بعض الوجوه التي برزت في الحراك للمشاركة في انتخابات برلمانية مسبقة، في حين أن الحراك الشعبي يواصل في مقاومته لكل محاولات إعادة إنتاج النظام لنفسه، فإلى أين يتجه الحراك الشعبي؟ وما هو دور المجتمع المدني والقوى الفاعلة في الحراك لتفادي انهيار الوضع في البلاد خاصة وأن كل المؤشرات الاقتصادية سيئة وتنذر بإفلاس شامل في نهاية سنة ٢٠٢١؟

عدم استيعاب السلطة لعمق الثورة الشّعبية، والأسس التي تقوم عليها دولة القانون الحديثة، جعلها تتعامل معها بنفس الآليات التقليدية التي تعوّدت عليها منذ الاستقلال: الحيلة، الدّعاية، استبدال أشخاص بأشخاص آخرين، إلخ. ولكن الاعتماد على هذه الوسائل في ظل الثورة الشعبية السلمية، والثورة الرقمية (وسائل التواصل الاجتماعي) دعّم الموقف الأخلاقي للحراك، ووضع خُطة السلطة أمام محك الواقع. كلما اتضحت نواياها في إعادة إنتاج نفس المنظومة السابقة وبنفس الأشخاص الذين كانوا جزءاً من نظام بوتفليقة (فالمترشحون الخمسة المقبولة ملفاتهم شغلوا مناصب وزارية في حكومات بوتفليقة)، تغذى الحراك الشعبي من هذه التناقضات بين الخطاب والممارسة.

اقتراحات المجتمع المدني للخروج من الأزمة

كيف يمكن تفكيك نظامٍ سياسي دام لعقود إذا لم يُطرَح أي مشروع سياسي بديل؟ وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في ذلك؟ وما هي أهم المبادرات التي تم اقتراحها والتي تسير في هذا الاتجاه؟

هذه الإشكالية تعمل عليها بعض الوجوه التي أفرزها الحراك ومنظمات المجتمع المدني وبعض الأفراد الذين أفرزتهم هذه الثورة السلمية. ويمكن الحديث عن أكثر من ٤٠ مبادرة بين بيان ومشروع اقتراح ومشروع وساطة، غير أننا نكتفي بالحديث عن ثلاث مبادرات كبرى كتكتلات لا زالت قائمة إلى الآن.

أول هذه المبادرات أطلقها ائتلاف من الفاعلين في المجتمع المدني الجزائري يوم ١٨ مارس/آذار ٢٠١٩، حيث طرح مجموعة من المقترحات تهدف إلى «خروج سلمي من الأزمة.»

وتضمنت خارطة الطريق ست مراحل يتطلع من خلالها الإئتلاف إلى انتقال ديمقراطي علاوة على «إنهاء النظام الحالي بشكل لا رجعة فيه». ولتحقيق ذلك، أكد الائتلاف أنه «على رئيس الجمهورية المنتهية ولايته أن يرضخ للإرادة الشعبية وأن ينسحب يوم ٢٧ أفريل ٢٠١٩ كحد أقصى، كما يجب على المؤسسات القائمة حاليا أن تترك المجال للمؤسسات الانتقالية».

كما تضمن هذا المقترح «إنشاء الهيئة العليا للانتقال الديمقراطي»، وهي هيئة جماعية تتكون من شخصيات تتمتع بسلطة معنوية وقبول شعبي واسع، وتعد الهيئة «تجسيداً لسيادة الدولة»، ذلك أنها ستقوم في وقت لاحق بـ «تنصيب حكومة انتقالية وطنية مؤلفة من شخصيات توافقية وذات مصداقية لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية معقولة يتم تحديدها». وتقتصر مهام هذه الحكومة على «إدارة الشؤون اليومية من خلال ضمان استمرارية الدولة وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتعبير وحرية الصحافة ونقابات العمال وإنشاء الأحزاب السياسية» وكذلك «إعداد وتنظيم جلسات الإجماع الوطني».

وفي مرحلة رابعة، «ستشارك في جلسات التوافق الوطني كل حساسيات المجتمع وممثلي الحراك الوطني من أجل وضع صيغة توافقية حول الآليات العملية المتعلقة بالمجلس التأسيسي، والخروج بتوافق تاريخي حول مبادئ أساسية غير قابلة للتصرف، والمتعلقة باحترام كافة الحريات وحقوق الانسان».

وينادي الائتلاف كذلك، «بانتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم بصياغة الدستور الجديد.» وتسبق هذه الانتخابات إنشاء لجنة مستقلة لتنظيم والإشراف على الانتخابات. كما «سيتم صياغة الدستور الجديد على أساس النص التأسيسي للجمهورية الديمقراطية والاجتماعية الجديدة». وتتضمن المرحلة السادسة والأخيرة «العودة إلى الشرعية الدستورية وفتح المجال السياسي وتنظيم الانتخابات العامة».

هذه المبادرة التي انضمت لها أهم المنظمات المدنية في الجزائر، تجاهلتها السلطة، ولم تلق رواجا كبيرا في الاعلام خاصة التلفزيوني لأن السلطة كانت في إطار تحضير ما بعد الرئيس بوتفليقة دون أية استشارة. وهوما تم بعد إقالة الرئيس بوتفليقة في ٢ أفريل ٢٠١٩، وفرض العسكر لورقة الطريق التي أوصلتهم لفرض عبد المجيد تبون في قصر الرئاسة.

المبادرة الثانية المهمة التي جاءت من المجتمع المدني، أطلقتها مجموعة تفكير تسمى «نبني»، وهي مجموعة تأسست في بداية ٢٠١١ من قبل مجموعة من الخبراء، والتي صاغت برنامجا من ١٢ صفحة أطلقت عليه تسمية «برنامج يتنحاو قاع» وهي ترجمة لشعار الحراك الشعبي الذي طالب بتنحية كل وجوه النظام والذي لقي رواجا حتى في لبنان بصيغة «كلهن يعني كلهن».

تم إطلاق هذه المبادرة في أكتوبر ٢٠١٩، وأعلنت المبادرة عن هدفها من العنوان وهو «التغييرات الجذرية لوضع حد للنظام الاستبدادي وتحقيق الوعد الديموقراطي.»

وقد جاء في ديباجة المبادرة أنه «منذ تاريخ ٢٢ فيفري ٢٠١٩ والشعب الجزائري يطالب سلميّا برحيل النّظام». تتلو الشعارات بعضها البعض لكن يبقى الشعار الأكثر تداولا «يتنحاو قع». ومن المفارقة أنّ هذا المطلب الأخير ظلّ غائبا عن الاقتراحات الانتقاليّة المصرّح بها إلى يومنا هذا، ولم يذكر إلّا عند الكلام عن الشّخصيّات السّياسيّة (العصابة) بالرّغم من أنّ التّغيير الذي ينتظره المواطنون أكبر وأعمق من ذلك».

واستجابة لهذا المطلب الشعبي اقترحت مجموعة «نبني»، برنامج تغيير لا يقتصر على مغادرة وجوه النظام السابق فحسب وإنّما بتفكيك شامل للنظام بما في ذلك وضع سلطات مضادّة تمنع تجديده. ويتعلق الأمر بتغيير جذري يشمل «جذور النظام الاستبدادي الفاسد أو بمعنى آخر آليات الولاء، الافتراس، الزبائنية، اللاّشفافيّة».

وتنطلق المبادرة من بعض الاقرارت، منها القول بأن لا الانتخابات الرئاسيّة، مهما بلغت شفافيّتها، ولا دستور جديد مهما كان ديمقراطيّا باستطاعتهم زعزعة أسس النظام القديم. والطريق الوحيد الذي يحمينا من الرجوع إلى ما قبل ٢٢ فيفري يتمثّل في تفكيك العناصر التأسيسيّة لهذا النظام. بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على سلميّة هذه المظاهرات الشعبيّة وعدم المساس باستقرار الدولة، يجب أن يتواصل الحشد إلى أن يتحقّق الهدف المتمثّل في رحيل النّظام. ليس فقط مسؤولو النّظام الحالي فحسب وإنّما بتفكيك الأسس الخمسين المكوّنة للنظام الاستبدادي».

وقد قوبلت هذه الاقتراحات بتعتيم إعلامي كبير لأنها لم تكن تتلاءم مع خطاب دعائي سائد كان يقول بأن مطلب «يتنحاو قاع» هو غير واقعي ولا مضمون له.

المبادرة الثالثة هي مبادرة تنظيم المؤتمر الجامع لكل فعاليات الحراك الشعبي التي كان يراد أن تنظم بمناسبة الذكرى الأولى للحراك الشعبي وهي المبادرة التي تابعناها من خلال مقابلاتنا الخاصة مع جزء من الفاعلين الجمعويين والنشطاء،[١٢] والتي عملت عليها تنسيقية مشكلة من سبعة ائتلافات جمعوية وهي:

إئتلاف الطلبة: وهو تجمع يضم نشطاء الحراك من الطلبة الجامعيين على مستوى كل الجزائر، وهو تجمع مهم لأن الطلبة يوجدون في قلب الحراك وهم يستمرون في تنظيم مسيرات أسبوعية كل ثلاثاء على مستوى كل المدن الجامعية بالإضافة إلى مشاركتهم في مسرات الجمعة.[١٣]

تنسيقية الأساتذة الجامعيين، وهو تنظيم حديث بالمقارنة مع باقي التنظيمات ولكنه مهم لأن أساتذة الجامعات هم كذلك جزء من الحراك ويرافقون الطلبة في مسيراتهم الأسبوعية.

تجمع أحباب البيان، وهو تجمع نخبوي للعديد من النشطاء هم في غالبيتهم لهم لون سياسي معين بين اليسار الراديكالي والعلماني الذي يعمل بعضه على إقصاء الإسلاميين وهو كثيرا ما يطرح مشاكل أيديولوجية يرفضها غالبية النشطاء من منطلق التأكيد أن الصراع سياسي وليس أيديولوجي.[١٤]

تنسيقية نشطاء الحراك، وهي تنسيقية تضم الكثير من الوجوه الجديدة في الحراك وهي متنوعة تنوع الحراك، حيث توجد فيها كل المناطق وكل الأجيال وتضم الرجال والنساء من مختلف التيارات، وهي نواة فيها الكثير من الوجوه التي تطمح لتأسيس كيانات سياسية وجمعوية جديدة.[١٥]

---

١٢ فكرة المؤتمر الجامع تتطور في اجتماعات ماراطونية، ويسعى القائمون عليها على الوصول إليها مع الذكرى السنوية الأولى للحراك، وهوما أكده لنا كل الذين إلتقينا بهم من النشطاء.

١٣ إلتقينا ببعض الطلبة في أكثر من أربعة لقاءات وتبين أنهم في تنسيقيات وطنية وبأنهم انطلقوا في التفكير فيما بعد الحراك بتأسيس جمعيات طلابية جديدة تثمن الهبة التي عرفتها الجامعية، والتي جعل الاعلام الجزائري والدولي يصف الطلبة بوقود الحراك الشعبي.

١٤ هذا التجمع يوجد فيه الكثير من النشطاء الذي أيدوا مسار العسكر في قمع الإسلاميين في تسعينيات القرن الماضي، ورغم أن الجيل الجديد لا يعرفهم بسبب فارق السن ولأن هذا الجيل لم يعش هذه السنوات، إلا أن الشباب يرفضون منطق هذه المجموعة من منطلق قولهم أن النقاش الأيديولوجي يخدم بقاء السلطة وتجديد نفسها وإضعاف الحراك.

١٥ في لقاءاتنا المتعددة توضح لنا أن بعض الوجوه في هذا التجمع تسعى لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، ولحد الآن يظهر أنه توجد ثلاثة مشاريع أحزاب سياسية جديدة في هذه المجموعة.

إئتلاف المجتمع المدني من أجل الانتقال الديمقراطي، وهو الائتلاف الذي قاد أول مبادرة ويضم عشرات الجمعيات والتنظيمات.[١٦]

إئتلاف الصحفيين، والذي يضم في نواته أصحاب مبادرة «صحفيون متحدون» وهؤلاء يتظاهرون أسبوعيا ويشتكون من تضييق الأمن على العمل الصحفي في تغطية الحراك الذي تعتم عليه غالبية وسائل الاعلام الجزائرية والدولية.

تنسيقة الجزائريين في الخارج: وهي تنسيقية مهمة لأن الحراك الشعبي الجزائري مستمر حتى في الخارج في كبريات العواصم الغربية من باريس إلى لندن ومونتريال وبروكسل وغيرها من العواصم.

وفي لقاءاتنا المتعددة ومشاركتنا حتى في بعض الاجتماعات كملاحظين، كان هذا المؤتمر الوطني الجامع يهدف إلى مناقشة ميثاق الحراك وورقة طريق مجمع عليها لفرض التفاوض مع السلطة من أجل إطلاق مسار سياسي لتغيير سياسي شامل وسلس بغرض تنظيم الانتقال الديمقراطي.

لكن السلطة منعت يوم ١٦ فيفري ٢٠٢٠ ندوة صحفية لأصحاب المبادرة كانوا يعتزمون تنظيمها بأحد فنادق العاصمة، مما اضطرهم للاستعانة بمقرّ جمعية المفقودين لتنظيمها. وندّد النشطاء بهذا المنع الذي يعتبر، حسبهم، دليلًا على أن النظام لم يتغير. وكان من المفروض أن يتم تنظيم لقاء وطني جامع لنشطاء

١٦ ومن أهم هذه الجمعيات جمعيات حقوق الانسان والجمعيات النسوية والنقابات العمالية وبعض الجمعيات الثقافية والاجتماعية والشبانية.

تدور مقترحات تفكيك المنظومة في خمسين مقترحا من أهمها:

- فتح المجال السياسي والنقابي والإعلامي
- ضمان الحريّات الفرديّة والجماعيّة، حريّات الصحافة وإنشاء الجمعيّات والاجتماع والنشاط السياسي للأحزاب والحركة الجمعويّة.
- الحدّ من سلطة تعيين الهيئة التنفيذيّة لرؤساء المؤسّسات التي تضمن الحريّات الفرديّة والجماعيّة.
- إخضاع سلطة التعيين للهيئة التنفيذيّة إلى مراقبة وموافقة البرلمان أو سلطات مضادّة منتخبة وممثّلة للمواطنين.
- ضمان حريّة تقييم السّياسات العامّة بطريقة مستقلّة
- تقليص سلطة الهيئة التّنفيذيّة في تعيين الوظائف العليا في العدالة
- تقليص سلطة التعيين للهيئة التنفيذيّة بخصوص مؤسّسات الضبط الاقتصادي والإدارات والمؤسّسات والبنوك العمومية
- تقليص اللّاشفافيّة في تسيير الاقتصاد
- الحدّ من استعمال الجهاز الأمني والشرطة لأغراض سياسية
- منح صلاحيّة تعيين مسؤولي الأمن للجهات المدنيّة
- تقليص اللاشفافية في سير عمل الدّفاع تجاه الممثلين المنتخبين
- فرض مناقشة ميزانية الدّفاع لدى لجنة برلمانيّة والشّفافيّة حول البنود غير السرية للميزانية (الامتيازات والخدمات الاجتماعيّة) إلى تنظيم جلسات إستماع سنويّة لوزير الدفاع حول التوجهات الدفاعية الإستراتيجية الرئيسية وسير إدارته.

الحراك، عبر كل أنحاء الوطن وفي المهجر، يوم ٢٠ شباط/فيفري ٢٠٢٠، في قاعة حرشة حسان بالجزائر العاصمة، لكن السلطات منعت الترخيص للاجتماع كذلك.[١٧] ورغم هذا المنع أصدر نشطاء الحراك الشعبي "بيان ٢٢ فيفري"، الذي يدعو لمواصلة التجنيد السلمي، في الذكرى الأولى لانطلاق المسيرات الشعبية، الداعية للتغيير الجذري لمنظومة الحكم.

وأوضح البيان، الذي كان ينتظر أن يعلن عنه في تجمع شعبي حاشد منعته السلطة، أن "الجزائريات والجزائريين يرفضون الزيف والتزييف، ويريدون الدولة التي ضحّى من أجلها أجيال من المناضلين". وأبرز البيان، الذي تمت صياغته بلغة توافقية، أن الجزائريين "يريدون جمهورية المواطنين والمواطنات، لذلك وجب الانخراط الكلّي في التجنيد السلمي لتكريس سبعة حقوق". ومن جملة هذه الحقوق، "أحقيّة الجزائريين في وضع عقدٍ سياسي جديد، يكرس الإرادة الشعبية"، "والسيادة الكاملة للشعب، في إطار نظام ديمقراطي اجتماعي مدني، يمرّ عبر انتقالٍ ديمقراطي سلس، يضمن استمرارية الدولة وحقّ المواطنين في بناء المؤسّسات واختيار من يتولّى الشأن العام بكل حرّية".

ونص البيان، على مرجعية "احترام وضمان حقوق الإنسان والمواطن والحرّيات الفردية والجماعية، والمساواة بين المواطنين والمواطنات، في إطار سيادة القانون تضمنه سلطة قضائية مستقلّة، والفصل والتوازن بين السلطات"، وعلى "الحقّ في إعلام حرّ ونزيه، وذلك برفع الضغوطات والقيود الممارسة".

كما أكد البيان على كل الحريات الخاصة ببناء فضاء عمومي ومدني يبني مؤسسات الوساطة والرقابة حيث جاء على الخصوص، أن الجزائريين "من حقهّم وبكل حرّية تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات أو الانخراط فيها، وكذا المشاركة في تسيير ومراقبة الشأن العام"، "والتمتع بحرّية الرأي والتعبير والتظاهر والفكر والإبداع واحترام التنوع والتعددية"، "ومكافحة الفساد السياسي والاقتصادي بكل مظاهره".

١٧ أنظر/ي: زوين، ماجدة. «السلطات تمنع عقد الندوة الصحفية التحضيرية للمؤتمر الجامع لنشطاء الحراك." قصبة تريبون، 16 فبراير 2020.

واعتبر البيان، أن حراك ٢٢ شباط/فيفري ٢٠١٩، قدّم صورة مضيئة للشعب الجزائري المصمّم على استكمال الاستقلال، وإرساء قواعد التغيير السلمي، ودعا لضرورة أن يتواصل الحراك في تجنيد سلمي ينبذ العنف والإقصاء، ويتجاوز الصراعات الإيديولوجية، ليحتضن المطالب الشعبية ويتصدّى لمحاولات التفرقة والمتاجرة بالثورة.

ولا تهدف هذه المبادرة، وفق أصحابها لتمثيل الحراك أو هيكلته أو تحويله إلى طرف سياسي في الساحة السياسية، بل تطمح إلى التنسيق بين الفاعلين بهدف تجسيد مطالب الحراك وأهدافه عبر مرحلتين.[١٨]

ومن المحتمل أن تتحول هذه المبادرة إلى مرجعية تؤسس لمبادرات أخرى، تدفع نحو إعادة تشكيل المجتمع المدني.

وفي إطار إعادة تشكيل المجتمع المدني، وفي مقابلاتنا مع بعض شباب الحراك بدأت تبرز مؤشرات التفكير في بناء مؤسسات مجتمع مدني جديدة[١٩] تسعى للعمل على بناء سلطات مضادة تسعى لممارسة الرقابة والوساطة في الفضاء العام وهوما يمكن أن يبرز أكثر في السنوات القادمة.

١٨ للمزيد من التفصيل أنظر/ي منشور المبادرة على الفيسبوك

١٩ وفي هذا الصدد مثلا أطلق بعض الطلبة مثلا تنظيما طلابيا جديدا باسم تجمع الطلبة من أجل التغيير، كما أن حديثنا مع العديد من النشطاء ابرز لنا تفكيرا ونقاشا عميقا حول آليات بناء مؤسسات مجتمع مدني تساهم في بناء مسار ديمقراطي لتغيير شامل لآليات ممارسة السلطة والسلطات المضادة.

الخلاصة

بعد استعراضنا لهذه الدراسة يمكن القول أن المجتمع المدني منذ ١٩٦٢ عام استقلال الجزائر مر بخمس مراحل أساسية، المرحلة الأولى من سنة ١٩٦٢ إلى فيفري ١٩٨٩ في ظل منظومة الحزب الواحد. المرحلة الثانية بين مارس ١٩٨٩ وجانفي ١٩٩٢، وهي المرحلة التي انتقلت فيها الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية، لكن انتهت بانقلاب العسكر وبداية أحداث العنف. المرحلة الثالثة من فيفري ١٩٩٢إلى غاية أفريل ١٩٩٩، وهي المرحلة التي بدأت بإقرار حالة الطوارئ وتعليق العمل بمختلف القوانين بما فيها قانون الجمعيات. ثم المرحلة الرابعة من أفريل ١٩٩٩ إلى جانفي ٢٠١٩ وهي المرحلة التي تحولت فيها الكثير من الجمعيات إلى لجان مساندة شخص بوتفليقة الذي فرضه العسكر على الحكم، وفي هذه السنوات مس الفساد حتى الجمعيات المساندة للسلطة في حين استمرت محاصرة كل الجمعيات التي حاولت القيام بدورها المدني، رغم رفع حالة الطوارئ في فيفري ٢٠١١ في ظروف الربيع العربي.

المرحلة الخامسة انطلقت من ٢٢ فيفري ٢٠١٩ مع بداية الحراك الشعبي المتواصل إلى يومنا هذا، وهو الحراك المطالب بتغيير شامل لمنظومة الحكم، وهي المرحلة التي لم تتبلور كلياً حتى الآن، لكن يظهر جليا أنها ستؤدي إلى التأسيس لفضاء مدني جديد وإلى نخب سياسية ومدنية جديدة بدأت تظهر بعض بوادرها. وفي انتظار معرفة التطورات القادمة فإنه من النافلة القول أن الجزائر اليوم بحاجة إلى منطق العقل السياسي الذي يفرض قوة السياسة، وهو بروز طريق جديد داخل سرايا الحكم يبني جسور التشاور والتحاور خارج شبكات الولاء والفساد من أجل إنقاذ الدولة وحماية النسيج الاجتماعي للبلاد. جسور تفضي إلى إنتاج ورقة طريق واضحة تصب في توافق تاريخي من أجل بناء عقد جديد يحدد قواعد العمل السياسي وبناء دولة الحق والقانون. وهو التوافق الذي يحدد رزنامة دقيقة من أجل إلغاء كل القوانين السالبة للحريات، ثم الذهاب نحو مسار انتخابي أو تأسيسي يؤدي لبناء دولة المؤسسات التي تتبنى قطيعة ابستمولوجية مع طبيعة النظام، بالتأسيس لجزائر العقل السياسي الذي يقطع مع الأيديولوجيا الإدارية والأمنية. وهذا ما عبر عنه الكثير من الفاعلين الذين ينتقدون خيارات سياسة القوة.

ومهما كانت السيناريوهات المتوقعة، فإن الحقيقة الوحيدة التي يمكن التأكيد عليها هي أن منظومة الحكم في الجزائر انتهت تاريخيا وبأن الشيء الوحيد الذي لا يعرف بدقة لحد الآن هو كيف سيتم الانتقال إلى منظومة جديدة وما هي تكلفة التغيير وماهي تأثيراتها على المنطقة وكيف سيؤدي ذلك إلى تأسيس فضاء مدني جديد بجيل جديد من الفعالين السياسيين والجمعويين.

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia